الأمم المتحدة

A/C.2/66/L.5

الجمعية العامة

Distr.: Limited
11 October 2011
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والستون

اللجنة الثانية

البند ١٧ (ب) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي:

النظام المالي الدولي والتنمية

الأرجنتين*: مشروع قرار

النظام المالي الدولي والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراريها ٥٥/١٨٦ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٥٦/١٨١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، المعنونين كليهما ”نحو هيكل مالي دولي معزز ومستقر يستجيب لأولويات النمو والتنمية، ولا سيما في البلدان النامية، ولتعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية“، وإلى قراراتها ٥٧/٢٤١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٥٨/٢٠٢ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٥٩/٢٢٢ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦٠/١٨٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٦١/١٨٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٦٢/١٨٥ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٦٣/٢٠٥ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ٦٤/١٩٠ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ٦٥/١٤٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

131011 121011 11-54152 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية[1] وإلى قرارها ٥٦/٢١٠ باء المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢ الذي أيدت فيه توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[2]، وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، الذي عُقد في الدوحة في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨[3]، وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[4]، وجدول أعمال القرن ٢١[5]، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١[6]، وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة[7]، وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (''خطة جوهانسبرغ للتنفيذ'')[8]،

وإذ تشير كذلك إلى المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية وإلى وثيقته الختامية[9]،

وإذ تشير إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية وإلى وثيقته الختامية[10]،

وإذ تسلّم بالعمل الذي اضطلع به الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة لمتابعة المسائل الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، وإذ تحيط علما بتقريره المرحلي[11]،

---

(١) انظر القرار ٥٥/٢.

(٢) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٣) القرار ٦٣/٢٣٩، المرفق.

(٤) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٥) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٦) القرار دإ-١٩/٢، المرفق.

(٧) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٨) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

(٩) القرار ٦٣/٣٠٣، المرفق.

(١٠) انظر القرار ٦٥/١.

(١١) A/64/884.

وإذ تعرب عن بالغ القلق إزاء التأثير السلبي المترتب على الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الجارية على البلدان النامية، والذي أبرز وجود نقاط ضعف هيكلية وانعدام عام للمساواة منذ أمد طويل، وإذ تشدد على أن عملية التعافي باتت مهددة بظروف جديدة، منها اضطراب الأسواق المالية العالمية والضائقة المالية الواسعة الانتشار، وأن المشاكل الهيكلية التي تواجه الاقتصاد العالمي لا بد من حلها، بما في ذلك عن طريق الإنجاز الكامل لإصلاح النظام والهيكل الماليين العالميين،

وإذ يساورها القلق من أن التقلب المفرط في أسعار السلع الأساسية يؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي ويسهم بدرجة أكبر في زيادة الفقر في البلدان النامية،

وإذ تسلّم بأن الاقتصاد العالمي يدخل مرحلة جديدة خطرة، تتسم ببقاء نقاط الضعف الهيكلية دون حل والانخفاض الحاد في مستوى الثقة وارتفاع درجة المخاطر، وبأن النظام المالي العالمي يواجه نتيجة لذلك تحديات أكثر عددا مما واجهه في أي وقت منذ الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨،

وإذ تعرب عن القلق من أن الأَمْوَلَة والمضاربات المفرطة في أسواق السلع الأساسية، وخاصة في المنتجات الزراعية، تعرضان الأمن الغذائي لضغوط تسهم بدرجة أكبر في زيادة الفقر في البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نموا،

وإذ تشدد على الحاجة الملحة لأن تضطلع الأمم المتحدة بدور رئيسي واستباقي في الإدارة الاقتصادية العالمية، وتؤكد من جديد ضرورة تعزيز الدور القيادي للأمم المتحدة في تشجيع التنمية،

وإذ تكرر تأكيد ضرورة أن يدعم النظام المالي الدولي النمو الاقتصادي المطرد الشامل للجميع والمنصف والتنمية المستدامة والجهود الرامية إلى القضاء على الجوع والفقر في البلدان النامية،

وإذ تسلّم بأنه ينبغي أن تكون التجارة الدولية والهيكل المالي الدولي داعمين للاحتياجات والأولويات الخاصة بأقل البلدان نموا، ومستجيبين لتلك الاحتياجات والأولويات، إلى جانب تعزيز التنسيق والتماسك بين المجالات المختلفة للسياسات والهيكل الإنمائي الدولي، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية والتجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، والديون والتمويل، مع أخذ التحديات الجديدة والناشئة في الاعتبار أيضا،

وإذ تؤكد أهمية الالتزام بكفالة وجود قطاعات مالية محلية سليمة تسهم إسهاما حيويا في جهود التنمية الوطنية، باعتبارها عنصرا مهما في أي هيكل مالي دولي داعم للتنمية،

وإذ تسلّم باستمرار أهمية الحكم الرشيد إلى جانب تولي السلطات الوطنية زمام السياسات والاستراتيجيات، وإذ تذكر بالالتزام بتعزيز فعالية وكفاءة المؤسسات الاقتصادية والمالية على جميع المستويات، باعتبارها جهات رئيسية تحدد مسار النمو والتنمية المستدامين والشاملين للجميع في المجال الاقتصادي على المدى الطويل، وبتسريع وتيرة التعافي الجماعي من الأزمة، بوسائل منها تحسين الشفافية والقضاء على الفساد وتعزيز الإدارة،

وإذ تؤكد أن الإدارة الجيدة على الصعيد الدولي أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، وإذ تكرر، في هذا الصدد، تأكيد أهمية تعزيز الإدارة الاقتصادية العالمية عن طريق التصدي للأنماط الدولية للتمويل والتجارة والتكنولوجيا والاستثمار التي تؤثر في إمكانيات تحقيق التنمية للبلدان النامية من أجل كفالة تهيئة بيئة اقتصادية دولية دينامية ومؤاتية، وإذ تكرر أيضا تأكيد ضرورة اتخاذ المجتمع الدولي، تحقيقا لهذه الغاية، جميع التدابير الضرورية والمناسبة، بما في ذلك كفالة تقديم الدعم اللازم للإصلاح الهيكلي وإصلاح الاقتصاد الكلي، وإيجاد حل شامل لمشكلة الديون الخارجية وزيادة إمكانية وصول البلدان النامية إلى الأسواق،

وإذ تكرر تأكيد مطالبتها بصرف الموارد المتعددة الأطراف والمساعدة الإنمائية الرسمية في الوقت المناسب وبشكل يمكن التنبؤ به ووضع حد للشروط المستمرة المسايرة للدورة الاقتصادية التي تحد من الخيارات المالية المتاحة للبلدان النامية وتفاقم دون مبرر التحديات المالية والاقتصادية والتنموية التي تواجهها هذه البلدان،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[١٢]؛

٢ - **تسلّم** بالضرورة الملحة لتعزيز تماسك وإدارة واتساق كل من النظام النقدي والمالي والتجاري الدولي وبأهمية كفالة اتسام هذه النظم بالانفتاح والإنصاف وشمولها للجميع من أجل تكملة الجهود الإنمائية الوطنية المبذولة لضمان النمو الاقتصادي المطرد وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

(١٢) A/66/167.

٣ - **تعرب عن انزعاجها الشديد** من الزيادة الكبيرة في المخاطر المحدقة بالاستقرار المالي في كثير من الاقتصادات المتقدمة النمو، وخاصة من ارتفاع درجة هشاشة هياكل تمويل ديونها السيادية بسبب نقل مخاطر تواجه القطاع الخاص إلى القطاع العام، وتدعو إلى إيجاد حلول عاجلة ومتماسكة للحد من المخاطر السيادية التي تواجهها البلدان المتقدمة النمو لمنع انتشار الأزمة وتخفيف آثارها على النظام المالي الدولي؛

٤ - **تلاحظ** الجهود المهمة المبذولة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لمواجهة التحديات التي تسببها الأزمة المالية والاقتصادية، وتسلّم بوجود حاجة إلى القيام بالمزيد من أجل ضمان العودة الكاملة إلى نمو تتحقق فيه العمالة الكاملة والمنتجة وتتوافر فيه فرص عمل جيدة، وإصلاح وتعزيز النظم المالية، وتوليد نمو عالمي قوي ومستديم ومتوازن، وضمان تحقيق التنمية المستدامة؛

٥ - **تشدد** على الضرورة الملحة لأن تضطلع الأمم المتحدة بدور رئيسي واستباقي في القضايا الاقتصادية الدولية، وتعقد العزم في هذا الصدد على مواصلة تعزيز دور الأمم المتحدة في الشؤون الاقتصادية والمالية، بما في ذلك في ما يتعلق بإصلاح وفعالية أداء النظام والهيكل الماليين والاقتصاديين الدوليين؛

٦ - **تشير**، في هذا الصدد، إلى العزم المعقود على تعزيز التنسيق بين منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية والتجارية والإنمائية المتعددة الأطراف، بغية دعم النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم؛

٧ - **تشدد** على الحاجة الماسة لإجراء إصلاح طموح وعاجل لمؤسسات بريتون وودز، ولا سيما هياكل إدارتها، استنادا إلى التمثيل الكامل والعادل للبلدان النامية، لمعالجة قصور الديمقراطية في تلك المؤسسات وتحسين شرعيتها، وعلى أن هذه الإصلاحات يتعين أن تعكس الواقع الراهن وأن تكفل أن يكون للبلدان النامية صوتٌ ومشاركة كاملان؛

٨ - **تشدد أيضا** على ضرورة أن توفَّر لسياسات البلدان النامية الفسحة اللازمة لكي تتمكن من مواجهة الأزمة عبر إجراءات هادفة ومصممة على النحو الذي يوافق احتياجاتها وأولوياتها الإنمائية، وتدعو إلى تحسين نموذج الإقراض والتمويل، بما في ذلك إنشاء مرافق ائتمانية جديدة، حسب اللزوم، وإلى سرعة وقف الشروط التي تقلص الخيارات الفردية المتاحة للبلدان النامية وتفاقم دون مبرر التحديات المالية والاقتصادية والإنمائية التي تواجهها تلك البلدان، وتسلّم في هذا

السياق، مشيرة إلى الخطوات التي اتخذها صندوق النقد الدولي في هذا الصدد، بأن البرامج الجديدة والجارية لا تزال بها شروط وبأن النموذج المحسَّن للإقراض والتمويل للمؤسسات المالية الدولية، القائم على التمثيل الكامل والعادل للبلدان النامية، يتعين أن يمضي قدما بأدوات مرنة وتساهلية وخالية من الشروط تتيح سرعة صرف الأموال وتكثيفها في البداية، وذلك لتوفير مساعدة كبيرة وسريعة للبلدان النامية التي تواجه عجزا ماليا؛

٩ - **تؤكد** أن البلدان النامية التي تعاني من نقص في العملات الأجنبية بسبب تداعيات الأزمة ينبغي أن لا تحرم من الحق في اتخاذ تدابير مؤقتة متصلة بحساباتها الرأسمالية وفي تجميد ديونها من أجل تخفيف الآثار السلبية للأزمة على الاقتصاد وفرص العمل والإيرادات، بما في ذلك زيادة الفقر؛

١٠ - **تعيد تأكيد** الحاجة إلى مواصلة توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في صنع القرارات ووضع المعايير الاقتصادية الدولية، وتؤكد من جديد الحاجة إلى الإصلاح الحقيقي لمؤسسات بريتون وودز لزيادة فعاليتها ومصداقيتها وخضوعها للمساءلة وشرعيتها؛

١١ - **تؤكد** أن الإصلاح الإداري أمر بالغ الأهمية لشرعية صندوق النقد الدولي وفعاليته، وتكرر في هذا الصدد تأكيد ضرورة تعيين رؤساء وكبار قياديي المؤسسات المالية الدولية، وخاصة مؤسسات بريتون وودز، من خلال إجراءات اختيار منفتحة وشفافة وقائمة على الجدارة، مع إيلاء الاعتبار الواجب للمساواة بين الجنسين والتمثيل الجغرافي والإقليمي؛

١٢ - **تلاحظ** أن مخصصات حقوق السحب الخاصة ساهمت في زيادة السيولة النقدية العالمية، وتشجع على مواصلة المناقشات بشأن الخيارات المتعلقة بالسياسات العامة لتعزيز استقرار النظام النقدي الدولي على المدى الطويل وحسن أدائه، بما في ذلك الدور الذي يمكن لحقوق السحب الخاصة أن تؤديه والدور التكميلي لمختلف الترتيبات الإقليمية في تحقيق ذلك، وتطلب إلى الأمين العام أن يأخذ ذلك بعين الاعتبار لدى إعداد تقريره عن تنفيذ هذا القرار؛

١٣ - **تقر** بأن المراقبة الفعالة الشاملة المتعددة الأطراف ينبغي أن تكون جزءا أساسيا في الجهود الرامية إلى منع نشوب الأزمات، وتؤكد ضرورة مواصلة تعزيز مراقبة السياسات الاقتصادية للبلدان التي بها مراكز مالية كبرى، بغية تخفيف

تأثيرها على البلدان النامية، وخاصة من خلال أسعار الفائدة الدولية وأسعار الصرف وتدفقات رؤوس الأموال، بما في ذلك التمويل الخاص والعام في البلدان النامية؛

١٤ - **تدعو** المؤسسات المالية والمصرفية الدولية إلى مواصلة تعزيز شفافية آليات تصنيف الأخطار، مشيرة إلى ضرورة أن تزيد تقييمات الأخطار السيادية التي يجريها القطاع الخاص إلى أقصى حد من استخدام مقاييس دقيقة وموضوعية وشفافة، الأمر الذي يمكن أن تيسره البيانات والتحليلات العالية الجودة، وتشجع المؤسسات الإنمائية المعنية، بما فيها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، على مواصلة عملها بشأن هذه المسألة، بما في ذلك ما لها من تأثير محتمل على إمكانيات تحقيق التنمية في البلدان النامية؛

١٥ - **تهيب** بالمصارف الإنمائية والصناديق الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية ودون الإقليمية مواصلة الاضطلاع بدور حيوي في تلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بوسائل منها تنسيق العمل، حسب الاقتضاء، وتؤكد أن تعزيز المصارف الإنمائية الإقليمية والمؤسسات المالية دون الإقليمية بإمكانه أن يضيف دعما ماليا مرنا إلى الجهود الإنمائية الوطنية والإقليمية، مما يعزز، بالتالي، المسؤولية الوطنية عنها وفاعليتها بوجه عام، وترحب، في هذا الصدد، بالزيادات الأخيرة في رؤوس أموال المصارف الإنمائية الإقليمية والمتعددة الأطراف، وتشجع، إضافة إلى ذلك، الجهود الكفيلة بتوفير تمويل كاف للمصارف الإنمائية دون الإقليمية؛

١٦ - **تشجع** على تعزيز التعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، بوسائل منها المصارف الإنمائية الإقليمية ودون الإقليمية والترتيبات التجارية والمتعلقة بعملات الاحتياط وغيرها من المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية؛

١٧ - **تؤكد** ضرورة مواصلة تحسين معايير الإدارة في الشركات والقطاع العام، بما فيها معايير الإدارة المتصلة بالمحاسبة ومراجعة الحسابات واتخاذ تدابير لضمان الشفافية، مشيرة إلى الآثار المعرقلة الناجمة عن السياسات غير الملائمة؛

١٨ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، على أن يعد بالتعاون مع مؤسسات بريتون وودز وغيرها من الجهات المعنية؛

١٩ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والستين، في إطار البند المعنون ''المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي''، البند الفرعي المعنون ''النظام المالي الدولي والتنمية''.